

والحال ان التهمة هذه إنما تتدرج في توسل الثقافة، أو انحطاطها، لغرض السياسة وقد انحطت. هنا بيت القصيد الذي يحمل على مراجعة الواجهة «الثقافية» لوضع اليد على الزيف «السياسي». فالأمر ليس كلام حق أريد به باطل، على ما يقول بعض من يشاركون البعث أقواله دون أفعاله، بل كلام باطل أريد به باطل لأنه، بحكم طبيعته، لا يمكن أن يُراد به شيء آخر.

*جريدة الحياة - ٢٠٠٧/٠٥/٢٠

~~~~~

### جدلية العلاقة بين

### الوطن والمواطن

بقلم: سلمان بارودو

إن  
المواطن،  
الإنسان،  
وبحكم طبيعته  
الاجتماعي،  
بحاجة إلى

جماعة ينتمي إليها، والوطن يعتبر شكلاً متقدماً في تعبير الإنسان عن هذه الحاجة، وبالتالي يذهب جزء كبير من جهده لممارسة وجوده في هذه المنظمة الاجتماعية في إطار ما يصطلح عليه بالمواطنة، كون المواطن هو الوحدة الأساسية للدولة.

وإن مفهوم المواطنة عبر التاريخ يعني إقرار المساواة بين المواطنين وقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين، وهذا المفهوم سعى الإنسان إليه منذ القديم وإلى يومنا هذا من أجل إرساء دعائم العدل والمساواة والحرية، فالوطن هو البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الإنسان غالباً بحدودها السياسية ذات السيادة ويتبعها الهواء أو المجال الجوي لتلك الدولة وكذلك المياه الإقليمية التابعة لها، أما المواطنون فهم مجموع السكان الذين يعيشون على هذه البقعة على وجه الاستقرار والدوام، ولا يشترط عدد معين للسكان حتى تقوم الدولة، فهناك دول صغيرة ودول كبيرة من حيث عدد السكان، والواقع أن الفارق يتمثل في مدى قوة الدولة، حيث يقع على المواطنين مجموعة من الواجبات يلتزمون بها ولهم حق التمتع بمجموعة من الحقوق، وهذه العلاقة تنظمها مجموعة من القوانين التي وضعت للمصلحة العامة دون إقصاء أو تهميش لأحد من العملية التشاركية.

في الحكم  
على مساجين  
الرأي السوريين،  
ورد تعبير  
«إضعاف  
الشعور القومي»  
بوصفه تهمة  
يستحق من تقع

... عن «إضعاف

الشعور القومي»

بقلم: حازم صاغية\*

عليهم السجن لسنوات.

وكانت غرابة التهمة لتثير الاستغراب، إلا أن ما يحصننا حيال استغراب كهذا بعض المعرفة بأحكام غرائبية مشابهة أصدرتها سلطات مشابهة في أزمنة سلفت. وعلى من يخالطه الشك أن يراجع، مثلاً لا حصراً، الفدلكات التي بها صدرت أحكام المحاكم الستالينية.

مع هذا، وعلى رغم زعنا الحصانة حيال الاستغراب، تبقى ثمة أسئلة لا بدّ من تجديد طرحها كلما انهمرت على رؤوسنا غرائب كهذه:

- فمن، يا ترى، يملك الحق في تحديد ما هو «الشعور القومي» وما هو «اللاشعور القومي»، ثم ما هو المعيار الذي يُحتكم إليه في ذلك، وهل ثمة استفتاء شعبيّ حول صواب تعبير كهذا أو دقته، وكيف يتغير معنى هذا «المفهوم» ويتحول ما بين مرحلة وأخرى، على ما هي حال المفاهيم جميعاً، وأخيراً، أية جدارة هي التي تتيح لمُطلق التهمة أن ينطق بلسان الشعور المذكور وأن يمثله؟

- وكيف «يضعف» أو «يقوى» الشعور القوميّ هذا، علماً بصعوبة قياسه في الحالات جميعاً (فهو، كما نظن، ليس من صنف الحديد ولا من صنف البطاطا!).

- وما دام أن الشعور القوميّ، حسب العقائد التي تحكم دمشق، بعض «فطرة» الشعب وبعض «ثوابت» الأمة و«حقائق» التاريخ، فكيف يتسنى لكمال اللبواني وميشيل كيلو، ومعهما أنور البنيّ ومحمود عيسى، إضعاف شيء راسخ وبديهيّ، بل جوهرّيّ، كهذا؟

- وأين تقف حدود إضعاف الشعور القوميّ: هل، مثلاً، يمتدّ هذا الإضعاف ليُطاول كلّ من لا يحبّ شعر المتنبيّ، أو ربّما الشعر الجاهليّ، أو ربّما هُبل، الإله الوثنيّ لما قبل الإسلام؟ وماذا عن الذي يستمع الى الغناء الأجنبيّ بدل العربيّ؟ بل ماذا عمّن لا يستهويه المنسّف بوصفه طبق العروبة المفضّل؟

وعلى قاعدة الحقوق والواجبات المتبادلة بين المواطن والوطن يعطى للوطن والوطنية المفهوم والقيمة الحقيقية حيث يصبحان عنواناً مُركّزاً للانتماء القانوني والسياسي والثقافي والشعوري والعاطفي للمواطنين كتكوين وهوية وخصوصية وانتماء ومصالحة، وهنا تتحقق أعلى درجات الحماية للوطن انطلاقاً من الوطنية الصادقة.

وهنا لا بد من التأكيد، أنه لا يمكن أن يُحمى الوطن بمواطنين لا يستشعرون الانتماء إليه بسبب الإقصاء أو التهميش أو الحرمان أو الاستبداد، إن المتضرر والمحروم والمزدري لا يمتلك جذوة الولاء الوطني كما يجب، والمواطن يدافع عن حقوقه وآماله ومستقبله، فالوطن الذي يهمل ويستعبد مواطنيه لن يظفر بالأمن وفق أية صورة، وعلى العكس فإن وطن الحرية والمساواة والتكافؤ هو الواهب والمحقر للأمن الشامل المستند إلى مبدأ المواطنة الحقيقية المنتجة للوطنية الصادقة.

على الإنسان أن يعيش في وطنه مكرماً معزراً في ظل القوانين والنظم في البلاد ولا يرضى لنفسه الذل والاستضعاف وعلى أولي الأمر أن يراعوا كرامة المواطن وحفظ حقوقه وتوفير السبل القانونية والوسائل اللازمة لذلك، مما يؤدي إلى ارتباط أوثق للمواطن ببلاده وترابه ويعمق إحساسه بالانتماء والولاء للوطن مقابل احترام الآخرين له.

لذلك لا بد من القول: الإنسان الذي يطمح إلى الحرية بدون شك لا يمكن أن يساوم على حرية الوطن، حيث إن حرية الوطن أسمى من حرية الفرد، ويمكن للإنسان أن يناضل في كثير من الحالات سلمياً للحصول على حقوقه في ظل نظام مستبد من خلال مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية أو التجمعات النقابية والمهنية، ولكن في ظل الحكم الأجنبي والاستعماري فلا ينفع إلا جلاء المحتل، لأن هذا المحتل لم يأت إلا لخدمة مصالحه وعلى حساب مصالح الوطن والمواطن، والخسارة هنا وان كانت خسارة محمودة \_ النضال لطرد المحتل \_ ستكون أكبر بكثير من النضال السلمي الديمقراطي، وبدون أدنى شك إن الإنسان أياً كان، يريد أن يتمتع بكامل حريته القانونية، أي في إطار الأنظمة والقوانين التي تنظم حياة الناس، ولكن أياً كان هذا الإنسان فإنه لا بد وأن يعيش على أرض \_ وطن \_ يتمتع بالحرية من أية ضغوط أو

مما لا شك فيه، إن حرية المواطن من حرية الوطن، وحرية الوطن تتعزز وتضامن برفع شأن مواطنيه وعدم الاعتداء على حقوقهم، كما من حق الوطن على أبنائه حمايته أياً كانت الأضرار أو المصاعب التي تقع عليهم جراء ممارسات النظام السياسي القائم، فالوطن ملك لجميع أبنائه بدون استثناء.

وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين المواطن ووطنه علاقة جدلية حميمة تجد جذورها في الوجدان والعاطفة، أحدهما بحاجة إلى الآخر، المواطن بحاجة إلى وطن يقدم له الحماية ويصون له حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية، والوطن بحاجة إلى مواطنين يدافعون عنه ويحمونه ممن يريدون به سوءاً، هذه العلاقة الجدلية إذا أخذت مسارها الصحيح تجعل المواطن مهما كانت مشاركته وتوجهاته الفكرية والثقافية والسياسية، مستعداً بالفطرة للدفاع عن وطنه.

هناك سوء فهم وخلط لدى الكثيرين من النخب السياسية الانتهازية وضحالة في الفهم والتفكير حول النضال السياسي ضد التسلط وأساليبه والتي تتطلب التضحية من أجل الحصول على الحقوق الشرعية عبر وسائل وطرق النضال الوطني المشروع بعيداً عن التعامل مع القوى الأجنبية، لأن قاعدة النضال الشرعية تعتمد على أن الحرية والحقوق تنتزع انتزاعاً ولا تمنح، ومن الغباء السياسي أن ينتظر المرء من القوى الأجنبية أن تنصبه في موقع الحكم، لأن المواطن الذي يشعر بالغبين في وطنه جراء ممارسات النظام السياسي، عليه أن يقاوم هذا الغبن بشتى الوسائل والطرق السلمية الممكنة والمتاحة التي تعتمد على طاقات الشعب، ويجب الانتباه إلى اللبس الكائن لدى بعض الأوساط الثقافية والسياسية بين الولاء للوطن والولاء للأنظمة السياسية، فليس بالضرورة أن يكون الانتماء والدفاع عن الأنظمة السياسية هو ولاء للوطن، لأنها (أي الأنظمة) زائلة والوطن باق.

من هنا نعلم أن المواطنة الحقيقية هي أساس البناء الصحيح الذي يجعل المواطن ذاتاً موضوعاً وغاية وهو الوسيلة والهدف من إجراء خطط وبرامج تنموية وتوعوية من أجل المصلحة العامة، وفي ذات الوقت يجعل من المواطن المتمتع بكافة حقوقه الأساسية الحارس الأول والمدافع الأساس عن حماية وأمن بلاده لأنه هنا يدافع عن كيانه وحقوقه أمام أي تحد أو تهديد مرتقب.

بالنتيجة عامل تنمية حقيقي ذاتي في إطار السعي لتحرر المجتمع السوري من الظلم والإستبداد وتقدمه نحو مستقبل زاهر.

حيث أنه كلما أسرعنا وبذلنا الجهود في هذا السياق كلما استطعنا التخلص وبالسرية ذاتها من كافة سلبياتنا وأمراضنا من ضعف وتشتت، فالمشروع السياسي العام يشكل نقطة تحول حقيقية وفعلية لمستوى وعينا وإدراكنا السياسي باتجاه التمسك برؤيا سياسية تمثل الأفق الحقيقي لقضيتنا وطبيعة معاناتنا وبالتالي نقطة إجماع سياسي تشكل الشرط الضامن لنجاح كل سياساتنا من ناحية ومن ناحية أخرى تمثل أيضاً نقطة وحدة لا بديل عنها.

ولذلك أؤكد بأنه من مصلحة جميع القوى ومن مصلحة الشعب الكردي أولاً، التوجه إلى بذل كل الجهود لتطوير العلاقات الكردية - الكردية في سياق بناء المرجعية السياسية وفق أي صيغة كانت يتم الحوار والتوافق عليها والتأكيد دائماً وأبداً بأنه من أولويات الواقع الكردي هي أولوية الإجماع السياسي في حده الأدنى وعدا ذلك فإننا نعتبر من أوائل الدونكشوتيين الأكراد في تبديد الطاقات والجهود واجترار المعاناة.

~ ~ ~ ~ ~

### القيادة

#### الكردية... واقعاً

بقلم: ميتان هوري

عند قدوم مناسبة أو حدث سياسي ما، يطمح ويأمل أبناء الشعب الكردي، أن يجدوا حركتهم السياسية متفقة

على موقف سياسي موحد إزاء ذلك الحدث أو تلك المناسبة. وفي أحيان عدة تتبخر الآمال وتذهب الوعود أدراج الرياح، لمجرد إصرار وعناد طرف ما على موقفه الخاص المبني أصلاً على تصورات مسبقة تجاه الآخرين أو لتمسك طرف آخر بجزئيات وتفاصيل قد لا تتعارض أو تتناقض مع الكل والعام المراد تحقيقه والمتفق عليه والسبب دوماً الافتقار إلى ثقافة الحوار ومستلزمات الاعتراف بالآخر وقبوله كما هو.

إلا أنه بعد أحداث قامشلو /٢٠٠٤/ الدموية، أعتاد الكرد أن يجدوا حركتهم السياسية وقيادتها متفقة وموحدة (ولو جزئياً ولفترة زمنية وجيزة)،

مواجهات ذات نفس استعلائي أجنبي تحد من حرية الوطن وتمنع عليه قدسية التمتع في إضفاء بيئة ملائمة لعيش أبنائه تحت ظلالها.

~ ~ ~ ~ ~

### بصد المشكلة... بناء

#### المشروع السياسي

بقلم: باهوز كرداغي

إن ما يدعوا للأسف والانزعاج الشديدين هو أن

الحركة السياسية الكردية تمتد بجذورها إلى عام ١٩٥٧ تاريخ تأسيسها وإعلان ميلادها... باقية هي... هي، تعاني من التخلف والتشتت، فإن أجرينا معادلة حسابية بسيطة تأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الطويلة لنشئها وما مدى إنجازاتها الفعلية لأصابنا شيء من الخوف على مستقبل هذه القضية وهذه الحركة إذا ما تم العمل والاستمرار بهذه الوتيرة السلحفائية في العمل السياسي الكردي، والتي لاتخضع لأي مقياس من مقاييس العمل الناجح، غير الفتاعة والمزاج الشخصي في أغلب سياساتها، والتي من المفروض أن تكون قد تدرجت باتجاه العمل المؤسساتي كحد أدنى نتيجة لعمرها الطويل في إطار ممارسة آليات عمل مهنية وتنظيمية وجماعية خاضعة لقوانين عامة أكثر مما تكون خاضعة لأفكار رموز وأفراد تصيب حيناً وتخطئ في أكثر الأحيان في تقدير الموقف السياسي العام. حيث أن الضرورة والحاجة السياسية تفرضان بشكل لا جدال فيه بأن العمل والتطوير يجب أن يستمر ويتراكم ويواكب العصر ولاشك بأن آليات العمل القديمة لاتلبي مهام القيام بأعباء العمل السياسي الراهنة والمستقبلية بوتيرة متسارعة، ولاتستجيب لشروط الدقة والسرية والفاعلية. كما أن غياب المشروع السياسي العام لدى الحركة الكردية في سوريا من الناحية الفكرية والسياسية قد بات يشكل أهم عامل من عوامل الضعف الذاتية وتبديداً مستمراً للطاقات الكامنة، وبات أيضاً وبحكم التجربة المريرة للحركة أنه لايمكن لأي طرف سياسي كردي أن يتطور بمعزل عن الطرف الآخر، وأن التطور الحقيقي والفعلي لا يأتي إلا في سياق التطور الجماعي أي عبر مشروع سياسي وطني عام يضمن بناء برامج عمل وسياسات تصب في خدمة جميع قوى وشرائح المجتمع الكردي ليشكل

وبموازاة ذلك نجد أن (الهيئة العامة) تجهد وتنشط بفعالية وجدية من أجل تعاون وتنسيق جهود وطاقت الكرد وأحزابه السياسية في إطار نضالي موحد وشامل وذلك من خلال الإسراع في العمليات الممهدة لعقد مؤتمر وطني كردي في سورية وإنجاز المرجعية الكردية لتكون الممثل الشرعي للشعب الكردي في سوريا، وإنهاء حالة التعددية الحزبية المفرطة التي تشكل الجانب الأساسي في أزمة الحركة. ومن الأمثلة التي ما زالت تتفاعل ولها وقعا إيجابيا بين الجماهير الكردية موقف الجبهة الديمقراطية الكردية والتحالف الديمقراطي الكردي وبعض الأطراف الكردية الأخرى من الانتخابات البرلمانية التي أثبتت صحة ما ذهبت إليه القيادة الكردية من تقييم وتحليل سياسي دقيق ومسؤول إزاء تلك الانتخابات الصورية الشكلية والتي جرت في مناخ لا ديمقراطي واستبداد وقمع سلطوي وتحكم الأجهزة الأمنية في عمليات الاقتراع وغيرها، حيث أن القيادة الكردية تحرص على مصلحة الشعب الكردي وعدم المخاطرة به عبر تجنب زجه في مسائل وقضايا هو في غنى عنها، وعدم المراهنة على خيارات لا تخدم طموحه وآماله والتي قد تؤدي إلى مستقبل مجهول لاتحمد عقباه . كما أن الموقف المشترك لغالبية الأحزاب الكردية في سوريا إزاء الاستحقاق الرئاسي، لاقى صدى إيجابيا بين الجماهير وعزز من احترامها لها، فهي أصدرت بياناً سياسياً تشرح فيه تخلف عملية الاستفتاء وآلياته وتبين ضعف الجانب القانوني فيها وبالتالي لاجدوى من المشاركة فيها، مع إضاعة المظالم الواقعة على الكرد والغبن اللاحق بهم وإزالة الاضطهاد القومي من سياسة شوفينية ومشاريع عنصرية، وتأمين الحقوق الديمقراطية والقومية المشروعة في سياق ديمقراطية سوريا في عصر عنوانه الأبرز الديمقراطية وحقوق الإنسان .

فالقيادة الكردية إذا مدركة لمهامها في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى وتعمل ضمن دائرة الواقعية والعقلانية، وتنشد طموحات وآمال الشعب الكردي ومصالحه بالإمكانات والطاقت المتوفرة رغم الصعوبات الناتجة عن واقع الاستبداد والقمع الذي قل نظيره، ورغم بعض الأصوات (القيادية) النشاذ التي لا تجيد سوى لغة الأنا والتخندق في المواقع الحزبية.

ولم يعد اتفاق قادة الكرد السياسيين في أية لحظة تاريخية على موقف سياسي ما يستدعي الاستغراب والدهشة كما كان في الماضي القريب، تحديداً قبل الأحداث، بل أصبح واقعا وأمرأ طبيعياً نتيجة استيعاب وفهم سياسي واعي وسليم لأهمية مبدأ تغليب التناقض الرئيسي على سواه من التناقضات الثانوية والهامشية لدى فئة كبيرة من القيادة الكردية التي أثبتت خلال الحدث وبعده قدرتها على ممارسة فن الممكن - السياسة - بجدارة وقدرة فائقة على التعامل مع معطيات الحدث السياسي وتداعياته المستقبلية بالاستناد إلى المصلحة القومية والوطنية ومقتضياتها، وحققت جزءاً من رغبات وطموحات فئات وشرائح واسعة من المجتمع الكردي وبذلك ارتقت إلى مستوى الإدراك والفهم الواقعي والعقلاني لمفردات المعادلة السياسية السورية وتحديد موقع الكرد ضمن تلك المعادلة بدقة ومسؤولية عالية دون الوقوع في شرك العاطفية والتنظير الإنشائي المفرط، وبالتالي التحرر من آفة الخطب الحماسية والانفعالية. ولكن هذا لا ينفى وجود حالات استثنائية كخروج هذا الطرف أو ذاك عن الاتفاق والاجماع الكردي والتغريد خارج السرب في سبيل تحقيق غايات خاصة تكون حزبية وأنايية في معظم الحالات. أما القاعدة فهي الاتفاق والإصرار على متابعة خطوات لم تشمل والتوحد، وما يؤكد هذا الأمر الحيوي والهام الأداء المميز والمسؤول (في الأونة الأخيرة) للتحالف والجبهة عبر اللجنة القيادية الموحدة للإطاريين (الهيئة العامة) سواء ضمن النسق النضالي الوطني المعارض/ إعلان دمشق / أو في سياق العمل القومي الديمقراطي من أجل حل القضية الكردية في سوريا، ويمكن تلمس ذلك لدى متابعة أعمال ونشاطات (الهيئة العامة) وما تبذله من جهود كبيرة من أجل وحدة الصف الوطني الديمقراطي المعارض للسلطة الاستبدادية والقمعية. وكذلك لتثبيت أركان الحوار الديمقراطي البناء بين أطراف المعارضة لخلق مناخ وأرضية مناسبة لتكون نقطة الانطلاق نحو الهدف الذي أعلنته قوى إعلان دمشق (التغيير الديمقراطي الوطني السلمي) وتبلور آليات التغيير المنشودة وتحديدها في المستقبل لتساهم كافة مكونات المجتمع السوري في عملية صنعها وإقرارها بصيغ وأشكال ترضي وتلبي طموح وآمال الطيف السياسي السوري بمختلف فئاته وشرائحه،